



الخطة الإستراتيجية لتغطية
الإحتياجات التنموية

لمديرية المُكَلَّا

محافظة حضرموت

الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
مديرية المكلا



الخطة الإستراتيجية لتغطية
الإحتياجات التنموية

لمديرية المكلا

محافظة حضرموت

ضمن مشروع
مساهماتي تنمية

العميد/حسين هاشم الحامد مدير عام مديرية المكلا



سُعدت قيادة السلطة المحلية بمديرية مدينة المكلا بمحافظة حضرموت بالعمل ضمن مشروع "مساهمتي تنمية" الذي تنفذه كل من مؤسسة رنين اليمن وبالشراكة مع مؤسسة متطوعون الممول من المفوضية الأوروبية.

أن أهم محور لتنمية الإنسان هو تأهيله وتدريبية في مجال عمله، وأن مشروع "مساهمتي تنمية" عمل على تقديم التأهيل النوعي لكوادر السلطة المحلية بمديرية المكلا، بما سيساهم بشكل كبير في صقل مهارات المشاركين وتطوير قدراتهم وذلك لإعداد الخطط العاجلة والاستراتيجية وتحديد الاحتياجات المجتمعية.

أن هذه الخطة ستعمل على تنمية المديرية كونها عاصمة محافظة حضرموت، ونحن نسعى دائماً لاستغلال الجهود المبذولة والطاقت التمويلية من الجهات المانحة المحلية والدولية لكي تنعم مدينة المكلا بالبنية التحتية المستدامة والفعالة.

من منطلق رد الوفاء بالوفاء نشكر كل الجهود الذي بذلت وتقديرنا لكل من شارك معنا من الزملاء أعضاء السلطة المحلية بمديرية المكلا. وأيضا مؤسسة متطوعون وللأخوة في مؤسسة رنين اليمن فقد كانت هذه خطواتهم جبارة في تنمية قدرات السلطة المحلية، فلهم جزيل الشكر وعظيم الامتنان آملين أن يستمر ذلك العطاء في التدريب واستمرارية حشد الطاقات لتسويقها، آملين منكم المزيد من العطاء لنرى ما لمسناه على أرض الواقع.

الرقم	جدول المحتويات
1	المقدمة
3	السياق العام
4	أهمية ومبررات الدراسة
4	نطاق الدراسة
4	منهجية الدراسة
تحليل الوضع الراهن للموارد	
7	الموارد الطبيعية والبيئية
10	الانشطة الاقتصادية
12	الموارد البشرية
15	البنية التحتية والخدمات
ملخص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية	
20	مشاريع ذات الأولوية لاستغلال الموارد البيئية والطبيعية والثقافية
21	مشاريع ذات الأولوية لتفعيل الفرص الاقتصادية
21	مشاريع ذات الأولوية للاستفادة من الموارد البشرية
22	مشاريع ذات الأولوية في مجال البنية التحتية والخدمات



المقدمة¹

تقع مديرية مدينة المكلا² في الجزء الجنوبي الشرقي من محافظة حضرموت³ المطل على بحر العرب، و مدينة المكلا هي عاصمة محافظة حضرموت. وتتميز المدينة بخصائص جيو استراتيجية فريدة. فهي على مقربة من خط الملاحة الدولية وتتوسط خط النقل البري الساحلي الذي يربط سلطنة عمان شرقاً ببقية محافظات الجمهورية اليمنية. ويحدّ المديرية من الشرق مديرية غيل باوزير ومن الغرب مديرية بروم ميفع ومن الشمال مديرية أرياف المكلا.

وتبلغ مساحة المديرية حوالي 240 كيلو متر مربع. ورغم صغر مساحتها نسبياً، إلا أنها استضافت أكثر من 230 ألف نسمة وفق التقديرات الرسمية للعام 2009، وفقاً للخطة التنموية والاقتصادية لمدينة المكلا الصادرة عن وزارة الإدارة المحلية للأعوام 2011-2015م. وتبلغ الزيادة في عدد السكان بين 2004 و2020⁴ بنسبة 44%. وبالتالي، فإنه وفق هذه التقديرات قد يصل عدد السكان في المديرية تقديرياً إلى أكثر من 523 ألف نسمة حالياً، غير شاملةً النازحين إليها من مختلف مناطق اليمن خلال السنوات الأخيرة نظراً لاحتدام الصراعات منذ العام 2015م.

تتصف مديرية مدينة المكلا بأنها منطقة ساحلية تحيط بها الجبال الشاهقة من الجهة الشمالية كما توجد بالمديرية عدد من الأودية مثل وادي فلك ووادي بويش من الناحية الشرقية ووادي أمبيخة ووادي فوه من الناحية الغربية. وتتكون المديرية من الناحية الجيولوجية من صخور رسوبية (جيرية كلسية)، وتوجد فيها أنواع من الصخور الرملية الرباعية الحديثة وكذلك صخور نارية (بركانية بازلتية) من مختلف الأعمار الجيولوجية. وتختلف نوعية التربة من منطقة إلي أخرى، وتظهر التربة الطينية على جوانب الأودية في الحرشيات وفلك وبعض مناطق الأودية بفوه. ويقسم المدينة خور المكلا إلى نصفين تقريباً.

(1) <https://n9.cl/png1>

(2) <https://n9.cl/ct92c>

(3) الخطة التنموية والاقتصادية لمديرية مدينة المكلا (2011-2015م)

ويتصف مناخ مدينة المكلا بأنه حار صيفاً حيث تصل درجة الحرارة في شهر يوليو إلى 30 درجة مئوية، إما في فصل الشتاء فدرجات الحرارة تميل إلى الاعتدال حيث تتراوح ما بين 20-23 درجة مئوية. و تهب الرياح الموسمية على المديرية في فصل الصيف حيث تساعد على تلطيف درجة الحرارة. لكن المديرية تفتقر إلى الموارد المائية باستثناء بعض العيون على مقربة من الوديان وكذلك بعض الآبار الجوفية. ذلك فلا يوجد بها غطاء نباتي محدود سوى قرب تجمعي بويش وامبيخة يتكوّن من الأشجار الشوكية المتمثلة في أشجار المسكنيت (السيسبان) والتي يستفاد من ثمارها وأخشابها للاستخدام المحلي ورعي الماعز وتربية النحل. وللمديرية تاريخ ممتد إلى الحقبة الزمنية للدولة الرسولية. حيث بناها المظفر الرسولي عام 1271 م لتكون ميناءً لإنزال البضائع. ومن هنا جاءت التسمية للمدينة، حيث أن معنى المكلا باللغة العربية هو المرسى أو الميناء. وتحتوي المدينة على العديد من الحصون التاريخية، منها حصن الغويزي وقصر السلطان والمكتبة السلطانية. وتتسم المنطقة بسواحلها الممتدة التي يعشقها السائحون من مشارق الأرض ومغاربها.





السياق العام

هنالك خصائص عديدة تمتاز بها مدينة المكلا. فهي إحدى أهم مدن اليمن من حيث الموقع الاستراتيجي وحجم السكان والحركة التجارية العابرة والنقل. كما أن لها خصائص سياحية وتاريخية بارزة. ومن حيث الموارد الطبيعية، فلدى المديرية شواطئ سياحية عديدة. وكانت مقصداً للسائحين على مرّ السنين، إلا أن الوضع السياسي والأمني لاسيّما بعد اندلاع الحرب والصراعات في العام 2015م ألقى بظلاله على قطاع السياحة في اليمن عموماً.

ويبقى ميناء المكلا الرافد الأساس حالياً للسكان من العائدات الاقتصادية، رغم أن إنتاجيته ومساهمته الاقتصادية تعتبر قليلة مقارنة بأهمية الميناء وموقعه الاستراتيجي. كما تعتمد المديرية على الصيد البحري، حيث تنشط فيها الجمعيات السمكية وتوفّر ليس مصادر للأمن الغذائي المحلي فحسب، بل والمواد الأساسية المستخدمة في الإنتاج والتعليب السمكي الذي نشط مؤخراً ليمثّل مصدراً جيداً للدخل بالنسبة لسكان المديرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هنالك إنتاج زراعي وحيواني محدود في مناطق الوديان يساهم في تغطية احتياجات المدينة جزئياً من المواد الأساسية. بذلك فإن التقديرات تشير إلى أن معدل السكان دون خط الفقر الأدنى قد وصل في 2009م إلى 42%، ومعدل السكان دون خط الفقر الأعلى إلى 57% ،

(وبحسب تقارير المنظمات الدولية أن معظم سكان اليمن حالاً تحت خط الفقر)

وفي ظل الظروف الصعبة والصراعات والحصار، فإن المديرية بحاجة إلى التخطيط بعناية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة والاستفادة من المقدرات الطبيعية والسياحية والتجارية في الحدود الممكنة. من هنا، فإن السلطة المحلية قد عمدت إلى السعي باجتهاد لتخفيف الأعباء على المواطنين من خلال إجراء دراسة تقييمية لأولويات المديرية التنموية والإنسانية والاستثمارية بغية تفعيل الفرص السانحة وتحسين المستوى المعيشي لأبناء المديرية والزائرين لها والنازحين إليها.

(1) حسب الخطة التنموية والاقتصادية لمديرية مدينة المكلا للأعوام 2011-2015م، مذكور أنفاً.

أهمية ومبررات الدراسة

في هذا السياق، يتبين أهمية التعرّف على أهم الجوانب الحيوية في حياة المواطنين في المديرية واقتراح ما يناسب من معالجات ومشاريع تساعد على إحداث أثر ملموس في حياة المواطنين. وتعمل الدراسة على تسليط الضوء على تلك الاحتياجات التنموية وطرحها على أصحاب الاهتمام والقرار في الحكومة والجهات المانحة بغرض التوصل إلى تغطية سريعة لما أمكن منها وبالتالي التوصل إلى حالة التعافي السريع وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تتخطى بها المديرية آثار وتبعات التضخم السكاني المصحوب بضعف البنية التحتية. وبذلك تحقق المديرية بثبات الإنتاجية والاستدامة معاً.

وتبرز أهمية الدراسة من الفريق المشارك في إعدادها، فكادر السلطة المحلية في المديرية ومن خلال خوضهم لبرنامج التدريب حول التخطيط بالمشاركة قد أسهموا في إثراء محتوى السياق الذي ساهم في الخروج بأولويات الاحتياجات التنموية، وتولي مسؤولية متابعة نتائجها للمساعدة في تحسين بيئة التنمية المحلية في المستقبل.

نطاق الدراسة

تغطي الدراسة الأولوية الجوانب الأساسية المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية والأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والبنية التحتية والخدمات بالتركيز على الأولويات الفعلية التي تنتهز الفرص المتاحة وتستفيد من مواطن القوة الموجودة لدى المديرية. وتنحصر الدراسة على التقييم السريع بالمشاركة والتفاعل المباشر وليس بالضرورة الحصر الكامل لكل أجزاء المديرية. وتركز هذه الدراسة على مديرية مدينة المكلا، محافظة حضرموت، على وجه الخصوص. وتكتفي الدراسة بالنزول الميداني المكثف بعد التدريب والتهيئة للفريق من كادر السلطة المحلية واللجان المجتمعية والتحديد والمفاضلة بين أولويات المشاريع من خلال المشاهدة المباشرة والحصر وكذا الاستماع لآراء المواطنين حول المشاكل المعاشة والأولويات والحلول التنموية المطلوب تنفيذها لمعالجتها.

منهجية الدراسة

بغرض إجراء دراسة تفصيلية لتقييم وضع المديرية الراهن وتحليل المقومات البيئية والطبيعية والموارد البشرية والاقتصادية والبنوية، طوّرت مؤسسة رنين اليمين المنهجية التالية للتوصل إلى تحديد منطقي للأولويات التنموية والاستراتيجية وبالتالي اقتراح مشاريع وإجراءات عاجلة من شأنها تحقيق الانتقال المباشر إلى التعافي والانتعاش بأقل التكاليف الممكنة. ويأتي ذلك وفق آليات تخطيط استراتيجية مكثفة يتم خلالها دراسة الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وجوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية بما يسمح بانتهاز الفرص وتحقيق التطلعات التنموية الحيوية والملحة لمصلحة السكان. واتبعت المنهجية التالية:



منهجية الدراسة

الرقم	المرحلة	التفاصيل	الجهة المسؤولة
1	الفريق	خلال هذه المرحلة تم اختيار فريق العمل وتهيئته وإعداده بالأدوات والوسائل المطلوبة ليصبح جاهزاً وقادراً على أداء المهمة بحرفية عالية	إدارة المشروع
2	جمع المعلومات والبيانات الثانوية	تم خلال هذه المرحلة جمع كافة المعلومات والبيانات القاعدية من مصادر ثانوية لإثراء النقاش ومعرفة الوضع العام قبل التحقق. وبالتالي تكوين صورة عامة عن وضع المديرية المستهدفة بالتحديد	إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي
3	تدريب تهيئة فريق النزول	يضم فريق النزول بالدرجة الأولى كادر السلطة المحلية وممثلين مجتمعين وقيادات شابة في المناطق المعنية، يرافقهم فريق المشروع. وقد تم إجراء تدريب خاص بكل مديرية. وشمل التدريب توعية عامة ورفد بالمعارف المطلوبة لتنفيذ تخطيط استراتيجي وبرامجي متكامل. وتدريب الفريق على الأدوات التي ستستخدم أثناء النزول	مدرب محترف + إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي + فريق النزول
4	تنفيذ النزول	تم إجراء النزول بصورة موثقة وتم تدوين كافة المشاهدات والمعلومات المستقاه من خلال المقابلات الشخصية للمستهدفين والأطراف ذات العلاقة وكذا الصور الفوتوغرافية وتدوين حيثيات اللقاءات البؤرية، الخ. وقد جرى النزول بالانقسام إلى عدة فرق لكل منها مهمة في جزء من مناطق المديرية ليتسنى استكمال المهمة في أقصر وقت ممكن. وفي هذه المرحلة تم أيضاً رصد قصص النجاح والدروس المكتسبة من الماضي في مختلف الجوانب ذات العلاقة.	إدارة المشروع + فريق التنفيذ الأساسي + فرق النزول
5	تحليل البيانات والمعلومات	تم جمع كل المعلومات (بالمشاركة في المنصة المشتركة الخاصة بالفريق) وبلورة المعلومات ومراجعتها وطلب التوضيح فيما لزم.	قائد الفريق الميداني للمديرية + إدارة المشروع
6	المفاضلة بين الأولويات	جرى عقد اجتماعات مخصصة للمفاضلة بين الاحتياجات التنموية بإحدى الأدوات المعروفة ضمن التقييم السريع بالمشاركة (تحديداً التدرج الزوجي) لاختيار أولويات المشاريع المطلوبة من بين كافة الاحتياجات الإنسانية والتنموية المطلوبة	استشاري المشروع + فريق النزول
7	بلورة الأولويات	إصدار مصفوفة الأولويات	استشاري المشروع + الفريق الميداني
8	إعداد الخطط الاستراتيجية	جمع كافة المعلومات والنتائج المستقاة من العمل الميداني	استشاري تخطيط
9	عقد المؤتمر العام لمناقشة النتائج	تقديم نتائج الخطة الاستراتيجية في المديرية ودعوة كافة المعنيين من مانحين وسلطة محلية بالمحافظة وحكومة مركزية وغيرهم من المهتمين	الجميع



تحليل الوضع الراهن للموارد

تحليل الوضع الراهن للموارد

يمكن النظر إلى الوضع الراهن لمديرية مدينة المكلا، محافظة حضرموت، من مختلف الجوانب بغية التعرّف على الواقع الحالي وبالتالي ربطه بالاحتياجات الملحة لإنعاش الاقتصاد ومساعدة المديرية على التعافي من الأزمات ومعالجة الأختلالات التي قد تزيد من تفاقم الوضع وبالتالي تفادي إضاعة أعباء جديدة على المواطنين:

■ الموارد الطبيعية والبيئية

لدى المديرية العديد من الخصائص الطبيعية التي تؤهلها لتحقيق مستوى اقتصادي فاعل، أهمها ميناء المكلا والصيد البحري والإنتاج السمكي والمواقع الأثرية والشواطئ السياحية. كما أن مساحة المديرية الصغيرة نسبياً تجعلها من الممكن الاستثمار في تطويرها، حيث أن هناك خمس تجمعات رئيسية في المديرية في مناطق السلام-خلف، الشرج، الديس، المهندسين-فوه، وجول مسحة- الريان. وبالتالي، فإنه بالإمكان، ما أن تكون الأولويات محددة وفق آليات منهجية واضحة ودقيقة، بأن يتم إجراء تدخلات محددة تخدم غايات المديرية التنموية بأقل التكاليف.

وينشط القطاع السمكي في المديرية ليصبح أحد أهم القطاعات إسهاماً في الاقتصاد المحلي وكذا في تأمين مصادر الغذاء للسكان. ويستوعب هذا القطاع (صيادين، عمال مصانع منتجات سمكية، حراجات الأسماك، نقل، الخ) الكثير من البطالة في المدينة. ويمكن تنمية هذا القطاع لتزداد مساهمته الاقتصادية لسكان المديرية بالنظر إلى التحديات المعرّقة لتفعيل الأنشطة السمكية وتذليل العقبات وتقديم التسهيلات البسيطة الممكنة.

ومع أن الوضع الأمني والسياسي في البلد لا يزال غير مستقر، إلا أن المكلا قد تكون وجهة سياحية داخلية نشطة على الأقل في المرحلة الحالية. من هنا، يجب التركيز على بعض المواقع السياحية والأثرية التي قد تكون مزاراً محتملاً يقصده السائحون وتفعيل المعالجات اللازمة لتصبح تلك المواقع مهيأة لاستقبال الزوار وتنفيذ برامج ترويج سياحي مناسبة.

ولا ننسى الأهمية الحيوية لميناء المكلا وقربه من خط الملاحة العالمية، مما يجعل منه نقطة دخول رئيسية للبضائع إلى الجمهورية اليمنية. وبما أن هناك الكثير من الموانئ اليمنية مغلقة حالياً أمام التجارة العالمية منذ العام 2015م، فإن لدى ميناء المكلا القدرة على تعويض العجز جزئياً واستقبال متطلبات المعيشة والتنمية للمواطنين اليمنيين شمالاً وجنوباً. ويجلب النشاط الملاحي فرصاً جمة في مجالات الخدمات الملاحية والنقل البرّي والشحن وغيرها. كما يؤمن إيرادات جمركية بقيم مؤثرة بوسعها تحسين دخل المحافظة والمديرية على حدٍ سواء، وبالتالي توفير جزء من تكلفة الاحتياجات التنموية والإنسانية للسكان المذكورة في هذه الخطة الاستراتيجية.

كما أن هنالك طابع حضري وثقافي مميز للمديرية عن كثير من المدن الأخرى. فرغم الفقر الذي يعتم أرجاء المديرية، إلا أن مستوى التعليم يعدّ مرتفعاً نوعاً ما. ويعزى ذلك جزئياً إلى انتشار المدارس وارتفاع المستوى التعليمي في المدينة تاريخياً، بالإضافة إلى وجود الكثير من المغتربين من أصحاب رؤوس الأموال في الخليج والعالم من أصول حضرية. ويساهم هؤلاء التجار في الكثير من الأنشطة الاجتماعية والتعليمية عبر الكثير من منظمات المجتمع المدني البالغ عددها في العام 2009م حوالي 84 منظمة.

لكن المدينة تفتقر إلى الموارد المائية الكافية والمستدامة للسكان. وينبغي وضع المعالجات الصحيحة لذلك القصور حتى لا تشكل الأوبئة والأمراض معيقاً إضافياً لتلقي السكان فرص الحصول على التنمية المستدامة والانتعاش الاقتصادي.

لذلك، فقد سلط فريق النزول في هذه الدراسة الضوء على الموارد الطبيعية والبيئية بشكل خاص. وشارك في الدراسة أعضاء في السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية واللجان المجتمعية لمشروع "مساهمتي تنمية" المنفذ من قبل مؤسسة رنين اليمن. وتخلل النزول الميداني لقاءات ومقابلات مع عينة من المواطنين وجرت معهم لقاءات تناولت الوضع الراهن من وجهة نظرهم ومقترحاتهم بشأن أهم المشاريع والفرص الحقيقية في الجوانب البيئية والطبيعية التي يمكن الاستفادة منها لتحقيق الانتعاش السريع والتعافي المؤثر بأقل كلفة.

وخلص الفريق إلى النتائج التالية فيما يتعلق بالفرص والتهديدات في البيئة الخارجية في الجوانب البيئية والطبيعية وكذا القوة والضعف في البيئة الداخلية التي من شأنها المساعدة في تحقيق التطلعات التنموية المرجوة. ويمكن تلخيصها كما يلي:

الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية

التهديدات	الفرص الطبيعية والبيئية	البيئة الخارجية
الاستنزاف والاصطياد المفرط في الشريط الساحلي القريب من الشاطئ	أنواع كثيرة من الأسماك ذات قيمة تجارية فريدة يمكن استثمارها	الصيد السمكي
الانجراف في التربة عدم تنفيذ بعض التشريعات الزراعية	فرصة لحماية الأراضي الزراعية لاسيما في شروج فوه والعيص	الزراعة
البيئة الاستثمارية غير مشجعة عموماً	قرب الثروة السمكية وزخمها وخبرات إنتاجية مميزة في هذا المجال	الإنتاج السمكي
البيئة السياحية والاستثمارية غير مشجعة في الوقت الراهن والوضع الأمني غير مستقر	فرصة استثمار الشواطئ المميزة والمآثر التاريخية وتحسين إنتاجيتها للمدينة وتشجيع السياحة الداخلية	السياحة البيئية والتاريخية
التصحر والجفاف	زيادة الإنتاجية الزراعية في مناطق الوديان لتحقيق اكتفاء نسبي ومستوى أفضل من الأمن الغذائي	الغطاء النباتي
التصحر واقتلاع الأشجار بشكل غير مستدام وغير معوّض لأغراض تجارية سريعة	تعزيز الطاقة الإنتاجية للمناحل الطبيعية (استفادة من الغطاء النباتي)	المناحل

القوة والضعف في البيئة الداخلية

الضعف	القوة	البيئة الداخلية
وجود اختلالات أمنية متفرقة من وقت لآخر	مستقر نوعاً ما في المنطقة في الفترة الأخيرة بالمقارنة مع مناطق أخرى	الوضع الأمني
تداخل في المسؤوليات الإدارية والتنظيمية بين المحافظة والسلطة المحلية بالمديرية	الرغبة الجادة في تغيير الواقع والمشاركة الفاعلة في عمليات التخطيط الاستراتيجي الجديدة	الإدارة
تداخل في المسؤوليات الإدارية والتنظيمية بين المحافظة والسلطة المحلية بالمديرية	تقارب نسبي بين الهيئات المعنية	التنسيق الرسمي
تحتاج إلى تطوير وتحسين لاستيعاب الاحتياج المتزايد للسكان	بنى تحتية متهالكة عموماً في المدينة	البنية التحتية
قلة في بعض الكوادر الفنية والحرفية	قدرات إنتاجية في مجالات متنوعة (إنتاج سمكي، مناحل، أعمال بناء وإنشاءات ناتجة عن التوسع العمراني، وغيرها)	الموارد البشرية
شحة الموارد الحكومية	إنتاج متعدد القطاعات يعطي إيرادات متوازنة	الموارد المالية

يعتبر هذا القطاع - تنمية الموارد البيئية والطبيعية - من أبرز القطاعات الباعثة للأمل لتحسين وضع مديرية ومدينة المكلا، وبالتالي، فإن هنالك تدخلات بعينها من شأنها النهوض بالوضع العام من خلال مشاريع عاجلة يتم تنفيذها خلال فترة الثلاث سنوات القادمة لتحقيق نقلة نوعية وسريعة في حياة المواطنين في المديرية استفادة من الموارد الطبيعية والبيئية المميّزة. وقد تم المفاضلة بين كافة المشاريع المطلوبة وفق آلية التدرج الزوجي ضمن الإجراءات المتبعة في التقييم السريع بالمشاركة. وبذلك يمكن تلخيص الهدف العام في جانب تنمية الموارد البيئية والطبيعية كما يلي:

الهدف من تنمية الموارد البيئية والطبيعية

مؤشرات الأداء الكليّة	الهدف العام
1. زيادة عدد المشاريع جديدة والناجحة في مجال الإنتاج الزراعي	انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين
2. زيادة عدد المشاريع جديدة وناجحة في مجال الصيد والإنتاج السمكي بقيمة	
3. زيادة عدد المشاريع جديدة وناجحة في مجال المناحل بقيمة	
4. زيادة عدد المشاريع جديدة وناجحة في تنشيط السياحة الداخلية والخدمات	
5. زيادة دخل الفرد بالمديرية بنسبة 10%	

■ الأنشطة الاقتصادية

بما أن المديرية غنية بالمقومات الطبيعية والبيئية، فمن الطبيعي أيضاً أن تكون غنية بالفرص الاقتصادية الواعدة. ويمكن من خلال استغلال تلك الفرص الاقتصادية صنع اختلاف حقيقي في حياة المواطنين. ولدراسة هذا الجانب من الأنشطة الحياتية، كان من الضروري التعرف على طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المديرية. ومنها ما يلي:

طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المديرية

المجال	مستوى النشاط	مستوى التأثير بالوضع الراهن
خدمات النقل والملاحة البحرية والنقل البري	متوسطة	تشجيع المستثمرين على توسيع نطاق وجود خدمات النقل والملاحة البحرية والنقل البري استفادةً من ميناء المكلا الدولي
مشاريع صغيرة مدرة للدخل	منخفضة	تفعيل المشاريع الخدمية لامتناس البطالة وسد العجز في الخدمات الأساسية مثل المناحل
السياحة	ضعيف	تعزيز الخدمات السياحية والخدمية
ثلاجات حفظ الأسماك الطازجة	ضعيف	تأسيس ثلاجات مركزية لحفظ الأسماك الطازجة لحين توزيعها وسيارات نقل بري لنقلها إلى كل مدن اليمن

ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتحديات وجوانب القوة والضعف كما في الجدول التالي:

نزل ميداني - ابرز الفرص والتحديات

البيئة الخارجية	الفرص الاقتصادية	التحديات
استيعاب البطالة	خفض معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل للمواطنين في مختلف المشاريع الزراعية والخدماتية والسكنية	كثرة التقلبات السياسية التي تحول أحياناً دون تحقيق الفائدة لأصحاب الأعمال أو خسارة الموظفين لأعمالهم
تنمية الكوادر المحترفة	تعزيز القدرات الإنتاجية لتحقيق عائدات مالية وتنموية مستدامة	شحة الكوادر الاحترافية في الجوانب الفنية والحرفية والتنظيمية (احلال كوادر من خارج المديرية)
تحقيق المكاسب الاقتصادية	تحقيق مكاسب اقتصادية لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمواطنين	الاضطرابات السياسية أو الأمنية
المناحل	زيادة الإنتاج من العسل الفاخر استفادةً من أشجار السيسبان والأثل وغيرها	انحصار المساحات الخضراء أحياناً نتيجة لعوامل الإنجراف للتربة أو التصحر أو التقطيع غير المستدام للأشجار على ضفاف الوديان
الاستثمار الخدمي	تعزيز الكفاءة وسد الاحتياجات الخدمية في السوق وتحقيق الفائدة المالية منها	قصور الموارد البشرية المحترفة في القطاعات الخدمية وعدم رغبة أبناء المنطقة للعمل فيها
الشركات التجارية الكبيرة	هنالك شركات تجارية ونفطية لديها أعمال وأنشطة في المدينة ويمكن تشجيعها لفتح فروع لها في المكلا	محدودية النشاط التجاري في المدينة عموماً نظراً لركود الميناء في السنوات الأخيرة (واغلاق مطار الريان الدولي)
ميناء المكلا	فرصة تشييد ميناء المكلا الدولي لاستقبال البضائع كمنفذ رئيسي لبقية مدن الجمهورية اليمنية لاسيما الشمالية	غياب الاستقرار السياسي والأمني وغياب الرؤية الوطنية الفاعلة لاستغلال الميناء

نزول ميداني - القوة والضعف في البيئة الداخلية

الضعف	القوة	البيئة الداخلية
قلقل أمنية بين الحين والآخر في مناطق متفرقة من أجزاء المدينة	استقرار أمني نسبي في المديرية	الوضع الأمني
---	موقع يربط اليمن بكافة مناطق الجمهورية اليمنية القادمة من عمان ومن بحر العرب	الموقع الجغرافي
قصور في كفاءة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي وفي إدارة المناحل	وجود صيادين محترفين وأصحاب مناحل لديهم الخبرة وغيرها	الموارد البشرية
شحة فرص الإقراض وصعوبة الحصول على ضمانات بنكية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية لاسيما انتشار جائحة كورونا خلال الفترة القريبة الماضية	فرص للتمويل الأصغر من مؤسسات إقراضية وطنية	فرص التمويل
غياب الرؤية الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة لتنشيط قطاعات التنمية المختلفة	ارتفاع العائد من الرسوم الضريبية المحصلة نتيجة ازدياد الحركة التجارية والاقتصادية في المدينة	الرسوم الضريبية وغيرها
قصور تقنيات العمل وعدم وجود الأدوات التي تعزز من كفاءة الإنتاج في هذه المجالات	وجود الخبرة التاريخية الطويلة في مختلف مجالات الإنتاج السمكي وإدارة المناحل وغيرها	الخبرة الطويلة في المجال
قصور الترويج والإرشاد السياحي والخدمات	مفومات تاريخية وآثار ومزارات مميزة + مناطق بيئية سياحية من شواطئ ووديان وجبال ومتنفسات مميزة	الأثار والسياحة التاريخية والبيئية

بإمكان مدينة المكلا أن تحقق قفزة في اقتصادها مساهمةً بذلك في تنمية فرص العيش الكريم للمواطنين وتحقيق زخم يحتذى به في بقية مديريات حضرموت. وجرت المفاضلة بين تلك المشاريع وخلصت العملية إلى اختيار المشاريع التالية كأولوية محلية للخطة الاستراتيجية 2021 - 2023م.

الختار

أولوية المشاريع للخطة الاستراتيجية 2021-2023م

مؤشرات الأداء الكلية	الهدف العام
1. زيادة عدد المشاريع الجديدة في الخدمات الاقتصادية العامة	انخفاض معدلات البطالة وتحقيق عائدات مستدامة للمواطنين
2. انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 20%	
3. ارتفاع إيرادات المديرية من المشاريع أعلاه بنسبة 10% بحلول العام 2023م	
4. زيادة دخل الفرد بالمديرية بنسبة 10%	

■ الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية هي عماد الاقتصاد المحلي والوطني والقاعدة التي تستند إليها أي جهود تنموية أو اقتصادية. ولا بدّ للقدرات البشرية من تطوير لترقى بوضعها إلى مستوى التطلعات والطموحات الإنسانية. وعليه، فقد تم مراجعة الوضع الراهن للموارد البشرية لمدينة المكلا بحضورموت بالتركيز على المحاور التالية:

وضع الموارد البشرية في المديرية

المجال	نوع التأثير	طبيعة التأثير بالوضع الراهن
المناخ الاجتماعي السائد (تناغم وانسجام اجتماعي غالباً)	إيجابي	باستثناء النازحين هنالك تكيف كامل للسكان مع محيطهم العام، وبين المواطنين مستوى جيد من الانسجام والتناغم
العلاقة المميزة بين السلطة المحلية والمجتمع المدني	إيجابي	تعزيز مبدأ الشراكة الوطنية في العمل لصالح كافة المستهدفين وفعالية نشاط منظمات المجتمع المدني ومشاركتها بقوة في الأعمال التنموية والإنسانية
العمالة المهنية المتوسطة	متوسطة - إيجابية	هنالك عدد لا بأس به من المدرسين والعسكريين والتجار في المديرية
القوى العاملة البسيطة والحرفية	منخفضة - سلبية	هنالك نقص في الكوادر البسيطة الفنية والحرفية
الرغبة في العمل	منخفضة - سلبية	هنالك انخفاض في مستوى الرغبة في العمل عموماً إلا في مجالات محددة (كالحراسة والعمل الفني المحترف كالطبيب والمهندس وما شابه ذلك)
الموروث الشعبي	منخفضة - سلبية	هنالك إهمال في الحفاظ على الموروث الشعبي وتوثيقه باختلاف أنواع ذلك الموروث
المهارات الحرفية والخدمية	منخفضة - سلبية	قليلة ماعد المجالات الأصيلة لدى المجتمع ومعظم العمال في المهارات الخدمية يأتون من مناطق أخرى من اليمن
البطالة	مرتفعة - سلبية	تبلغ نسبة الفقر الأعلى في المديرية حوالي 57% بحسب إحصائيات سابقة، ويرجع ارتفاع هذا المعدل نتيجة للظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد



ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف في جانب الموارد البشرية كما يلي:

نزول الميداني: القوة والضعف في جانب الموارد البشرية

التهديدات	الفرص المتعلقة بالموارد البشرية	البيئة الخارجية
حجم البطالة كبير	فرص اقتصادية كبيرة تتطلب عمالة كبيرة لاسيما في القطاعات السمكية وخدمات الموانئ والنقل والخدمات اللوجستية	العمالة البسيطة
شحة فرص التدريب في المجالات الفنية المتخصصة	فرص عمل ثابتة أو شبه ثابتة في الموانئ والقطاعات الخدمية المرتبطة بها	العمالة الفنية
لا تتناسب مخرجات التعليم العالي مع احتياجات المنطقة من هذه المهارات	يتطلب القطاع المصرفي والاتصالات والموانئ والشركات التجارية إلى بعض الكوادر المؤهلة بمختلف المستويات	فرص العمل الاحترافية
حجم التقصير في توثيق المهارات المرتبطة بالموارث الشعبي كبير	هنالك فرصة للاستثمار في الموارث الشعبي وتفعيل كوادر محلية في هذا المجال	الموارث الشعبي
هنالك نقص في أصحاب المهن الحرفية وتفاوت قدراتهم وإمكانياتهم	هنالك حاجة لكل الخدمات الحرفية بسبب وجود كثافة سكانية كبيرة	العمالة الحرفية
ضعف الموارد للاستثمار في هذا المجال	هنالك فرصة كبيرة لتطوير تجارة العسل في مناطق الوديان	المناحل
الكثير من العمالة الخدمية تأتي من خارج المديرية والمحافطة	تحتاج المنطقة للعديد من المهام الخدمية المتخصصة (عمال مطاعم، مخابز، مغاسل، وما شابه)	العمالة الخدمية
ضعف الإمكانيات المادية والموارد المالية - غياب التشريعات المحفزة	هنالك فرص كبيرة لتأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة تغطي العجز في الخدمات جزئياً وتوفر المتطلبات لتحريك عجلة الاقتصاد	المشاريع الصغيرة والمتوسطة



القوة والضعف في البيئة الداخلية

البيئة الداخلية	القوة	الضعف
المهن الواعدة باستيعاب العمالة	هنالك أعداد كبيرة من العمال والموظفين يتم استيعابهم في الأعمال الإنشائية والزراعة ومشاريع الثروة السمكية	معظم العمالة المحترفة في الجانب الإنشائي تأتي من خارج المحافظة
الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة	يوجد العديد من الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة النشطة والتي تستوعب الكثير من العمالة	شحة الدعم والضمانات والتدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتهيئتهم لتحقيق الاستفادة
كوادر علمية مؤهلة	وجود كوادر علمية مؤهلة في العديد من المجالات داخل وخارج المديرية	قصور التدريب وعدم الربط بين مخرجات التعليم والتعليم العالي مع متطلبات سوق العمل
الاستثمارات	يوجد أيضاً العديد من المستثمرين اليمنيين من أصول مديريةية المكلا وأرياف المكلا ممن لديهم أعمال في اليمن وخارج اليمن	معظم المستثمرين يسعون للهجرة نظراً لغياب البيئة الاستثمارية الملائمة
فئة الشباب في سن العمل	يوجد الكثير من الشباب الذين يبحثون عن عمل وهم في سن العمل	غياب التأهيل والقدرات للدخول في سوق العمل وكذا الشعور بالإحباط نتيجة الظروف القاسية
السياحة	يوجد بالمديرية الكثير من الآثار والمناقب السياحية التي تحمل موروثاً تاريخياً وثقافياً غنياً وفريداً	هنالك نقص كبير في قطاع الخدمات المرتبط بالنشاط السياحي وكذا قصور في الإرشاد والترويج السياحي
الخبرة في مجالات معينة	احتراف أهل المنطقة لصيد الأسماك وصناعة المنتجات السمكية وتربية النحل	ضعف الموارد المالية ونقص في التدريب والإرشاد لتحسين كفاءة واستدامة هذه المنتجات المحلية

هنالك فرص كبيرة للاستفادة من الموارد البشرية المتوفرة لدى المديرية وتنشيط عجلة الاقتصاد من خلالها. كما أن هناك فرصة لتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الخدمية أو تلك التي تستغل الأنشطة الاقتصادية في المدينة والمهن المتوارثة فيها.

مؤشرات الأداء الكلية	الهدف العام
1. زيادة عدد المشاريع التجارية والمنشآت صغيرة ومتوسطة جديدة في المديرية	انخفاض معدلات البطالة وتحقيق عائدات مستدامة للمواطنين
2. انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 20%	
3. مشاريع ناجحة ورائدة تستمر إلى ما بعد انتهاء العام 2023م	
4. زيادة دخل الفرد بالمديرية بنسبة 10%	

■ البنية التحتية والخدمات

تعتبر البنية التحتية والخدمات من بين المقومات التنموية الرئيسة لتحقيق اقتصاد فاعل. وبدون البنى التحتية الفاعلة يتعذر تحقيق تغيير حقيقي في معيشة المواطنين في أي بلد في العالم. ورغم كون المديرية عريقة تاريخياً إلا أنها تعاني من ضعف الموارد وقلة الاستثمار في البنى التحتية التي توفر متطلبات التنمية الاقتصادية. ومنذ العام 2015م، توقفت الكثير من المصالح الاقتصادية وتضرر الكثير من المواطنين، وتفاقت المشاكل السياسية والأمنية عند اجتياح تنظيم القاعدة للمدينة واستمرارها فيها حوالي السنة. كما أن البنى التحتية الأساسية وكانت ولا زالت غير كافية لاحتياجات المواطنين الملحة. واتسعت دائرة الفقر بين السكان وقلّت الفرص الاقتصادية نتيجة لذلك، وارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية والوقود بشكلٍ ضاعف من معاناة المواطنين وأثر سلباً على وضعهم الصحي والتعليمي والاقتصادي.

لذلك، فمن الأهمية بمكان الاستثمار في مجال البنية التحتية وتطويرها كي تؤمن الأساس المتين بشكلٍ مستدام الذي يمكن أن تستند إليه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن العديد من المناطق لا تصلها مياه الآبار الجوفية، ولا تحصل على حصة كافية من المياه النظيفة الصالحة للشرب ما عدا في فترات هطول الأمطار ومعظم المياه تتجه عبر الوديان إلى البحر. كما أن المدارس قليلة وغير كافية ومتهالكة في الوقت ذاته. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطرقات قليلة أو غير معبدة أو متهالكة، مما يصعب حركة النقل من وإلى المديرية. وليست المنشآت الصحية بأحسن حالاً من بقية القطاعات، حيث أنها لا تكفي لاحتياجات المواطنين الأساسية، والموجود منها يحتاج إلى صيانة وتطوير وإعادة تأهيل. وعلى نفس السياق، تفتقر المديرية للبنى التحتية الأساسية للصرف الصحي.

لذلك، فقد ركّزت الدراسة على مراجعة وضع البنية التحتية في المدينة وترشيح مجموعة من المشاريع ذات الأولوية التي تخدم هدف الوصول إلى التعافي السريع وتحقيق انتعاش اقتصادي بقدر المستطاع من شأنه رفع المستوى المعيشي للمواطنين في المديرية.

ومن خلال النزول الميداني، تم التطرق لوضع البنى التحتية والخدمات من المحاور التالية:

نزول ميداني: وضع البنى التحتية والخدمات

مدى تغطية الاحتياج	الحالة الراهنة	المجال
يتم الاعتماد على البيارات في المناطق خارج الشبكة	تغطية لحوالي 60% من مناطق المدينة بالإضافة إلى حي العمال	الصرف الصحي ومجاري السيول
لا تغطي خدمات مؤسسة المياه المناطق الجديدة أو البعيدة نسبياً. يقدر عدد المساكن المزودة بحنفية مياه في حدود (24850) مسكن و تقدر كمية المياه المنتجة في حدود 18 مليون متر مكعب في السنة و استهلاك الفرد من المياه في حدود (79 لتر) في اليوم الواحد	متوفرة بشكل جيد لمعظم التجمعات السكانية الكبيرة	المياه
تغطي هذه المستشفيات والمراكز الصحية معظم احتياجات المدينة من الخدمات الصحية الأولية رغم الظروف. كما أن هذه المراكز تقدم خدماتها أيضاً للمناطق المحيطة بالمدينة باعتبارها عاصمة المحافظة بالرغم من النقص الكبير في الكادر والتجهيزات	20 مستشفى و مركز صحي	الصحة / المستشفيات
تغطي الحاجة الأكبر لأبناء المديرية لكن القدرة الاستيعابية لها لا تزال صغيرة في ظل وجود حركة نزوح إلى المدينة من الشمال إلى الجنوب	الكثير من المدارس الخاصة والعامّة	المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية
تغطي المحطات معظم احتياجات السكان لكن طاقتها الإنتاجية غير كافية ولا تستوعب الاحتياجات السكانية المتنامية والطاقة الضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي والصناعي	3 محطات توليد للكهرباء	الكهرباء
تحتاج المدينة إلى تطوير باعتبار المدينة الرابط الجغرافي الأهم على طريق الساحل الجنوبي مما يحفز عجلة الاقتصاد ويؤمن نقل بري جيد بأقل التكاليف في حال كانت الطرقات معبدة ومناسبة	190 كيلو متر طرقات	الطرقات
غير كافية لتلبي الاحتياجات الخدمية لمثل هذه المدينة الحيوية	قليلة	المطاعم والفنادق والمرافق الخدمية



ومن خلال النزول الميداني، تم الخروج بأبرز الفرص والتهديدات وجوانب القوة والضعف في جانب البنية التحتية والخدمات كما يلي:

نزول ميداني - أبرز الفرص والتهديدات

التهديدات	الفرص	البيئة الخارجية
تقلبات الظروف الاقتصادية والأسعار بما في ذلك قيم المواد الأساسية وسعر صرف العملة	وجود حركة اقتصادية متوسطة تحرك الطلب على الأعمال المنتجة الصغيرة والمتوسطة	المنشآت الصغيرة والمتوسطة والخدمات
المركزية المفرطة في الحكم وفي توزيع الثروات والموارد	علاقات إيجابية بين السلطة المحلية والمستويات الأعلى من الحكومة	الإدارة الحكومية
---	هنالك أكثر من 84 منظمة ومؤسسة مجتمع مدني وجمعية خيرية وجمعية سمكية تعمل في المديرية في مختلف المجالات وتساهم بشكل كبير في التنمية المحلية والاستجابة الإنسانية للاحتياجات المحلية	المجتمع المدني الفاعل والمبادرات المجتمعية والنشطة
المنشآت الموجودة تحتاج إلى تطوير	استضافة أنشطة رياضية	منشآت واهتمامات رياضية
الشبكة غير ثابتة ومتهالكة	وجود مشاريع صغيرة ومتوسطة قد تحقق تحسن كبير في انتاج الطاقة وتوزيعها	الكهرباء
تكلفة إنشاء بنية تحتية متكاملة في مجال الصرف الصحي كبيرة جداً	الاحتياج لتوسيع شبكة خدمات الصرف الصحي	الصرف الصحي
تكلفة إنشاء مراكز صحية جديدة قد لا تكون متاحة ومكلفة جداً وتحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها	وجود احتياج كبير وملخ لمشاريع متوسطة وترميم عدد من المنشآت لكي تؤمن الحد الأدنى من الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين	المنشآت الصحية
حجم المتطلبات الناقصة كبير	هنالك احتياج لترميم بعض المدارس وتجهيزها ووجود مانحين مهتمين بدعم العملية التعليمية بالمواد والمتطلبات الأساسية	المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية
تكلفة الأعمال الإنشائية للطرق كبيرة جداً وقد تتضرر بسرعة مع أي أحداث أو سيول أو عوامل تعرية سريعة وتحتاج بذلك إلى صيانة مستمرة	ضرورة تنفيذ معالجات طارئة بحسب الأولوية لمشكلة تدهم وتكسر الطرق لاسيما بسبب السيول والأمطار الغزيرة	الطرق
ضعف التمويل الحكومي والخارجي	اهتمام مجتمعي بالمساهمة في تنفيذ الكثير من المشروعات التنموية والمتعلقة بالبنية التحتية ومساهمة الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني السخية في مختلف جوانب التنمية	التمويل والدعم الممكنين من المجتمع المحلي ذاته

القوة والضعف في البيئة الداخلية

البيئة الداخلية	القوة	الضعف
الموارد	وجود موارد اقتصادية جيدة في المديرية يصب جزء يسير منها في خزانة السلطة المحلية	نقص الموارد مقارنةً بحجم الاحتياجات التنموية لتغطية المتطلبات الحضرية لاسيما مع حجم النزوح الكبير باتجاه مدينة المكلا
الخبرات	وجود العديد من الخبرات ذات الخبرة والمعرفة السابقة في المجالات التجارية والعلمية	نقص في الخبرات في إدارة المشاريع البنوية والتخطيط الاستراتيجي والبرامجي
الأداء الرسمي	فاعلية نسبية في تلبية السلطات المحلية للمتطلبات وقدرتها على التنسيق مع الفاعلين المجتمعيين	ضعف الأداء الرسمي في جانب المشروعات التنموية الكبيرة وقصور الدراسات التقييمية للاحتياجات الملحة
الرؤية وتقييم الاحتياجات	دراسات سابقة ومشاريع مخطط لها مسبقاً منها البعض قيد التنفيذ وأخرى متعثرة + تقييم الاحتياجات الملحة المنفذ بدعم من قبل رنين اليمن	ضعف الرؤية والآليات المحلية لتقييم الاحتياجات والأولويات التنموية الملحة

هناك احتياجات كبيرة في مجال البنية التحتية والخدمات، في صدارتها الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء والسدود والحوافز المائية والطرق. وتم تحديد المشاريع التالية ذات الأولوية:

- مدى إلحاح الحاجة للتدخل وتأثيرها على سلامة أو صحة المواطنين وعلى تعليم أطفالهم، وذلك من وجهة النظر العلمية وبعد الدراسة المنهجية وكذا إفادات المواطنين والسكان المحليين أنفسهم. ويتضمن ذلك قدرة المشروع المقترح على إحداث تحسن سريع وملحوظ في اتجاه التعافي وحل الإشكالات التي قد يكون لها عواقب وخيمة على المجتمع على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- قيمة وتكلفة المشروع الأساسية المحدودة إدراكاً بمحدودية الموارد المتاحة ولزوم مخاطبة المانحين لإعطاء المشروع أولوية على خطط دعم تم اعتمادها سابقاً.

مؤشرات الأداء الكلية	الهدف العام
1. طاقة استيعابية للمدارس لتغطية متطلبات الطلاب الأساسية تزداد بنسبة 20 % 2. توفير خدمات الصرف الصحي بنسبة 15 % إضافية من السكان 3. وصول المياه النظيفة إلى 30% إضافيين من المواطنين في المديرية 4. طاقة استيعابية للمراكز الصحية لتغطية كل احتياجات المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية والإسعافية تزداد بنسبة 15 % 5. تحسين الطرقات وتعييدها بنسبة 30 %	تحسّن البنية التحتية العامة التي تساعد على تحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطنين في المديرية

(يرجى مراجعة قائمة المشاريع المختصرة ضمن الفقرة 7 من هذه الخطة)



ملخص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية

ملخص الأولويات التنموية في القطاعات الرئيسية

بعد البيان التفصيلي لجوانب التدخل التي من شأنها تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان، يمكن تلخيص أبرز تلك المشاريع المقترحة لتحقيق التعافي الأولي على طريق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة فيما يلي:

■ مشاريع ذات الأولوية لاستغلال الموارد البيئية والطبيعية والثقافية

الهدف العام: انخفاض معدلات البطالة وتحقيق عائدات مستدامة للمواطنين

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي:			
- زيادة المشاريع الجديدة وناجحة في مجال الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية - زيادة المشاريع الجديدة وناجحة في مجال الصيد والإنتاج السمكي - زيادة دخل الفرد بالمديرية بنسبة 10%			
أ. حفر آبار + مضخات طاقة شمسية في الحرشيات والعيص	توفير المياه للأراضي الزراعية بأقل تكلفة ممكنة وبطريقة صديقة للبيئة	4 آبار تم حفرها مع 4 مضخات طاقة شمسية في الحرشيات والعيص	2021
ب. حماية الأراضي الزراعية من الانجراف في شروج فوه والعيص	حماية الأراضي الزراعية من الانجرافات الناجمة عن الأمطار والسيول	حواجز مائية تم تشييدها في مجاري السيول في مناطق شروج فوه والعيص	2021
ت. صيانة قنوات الري	توفير مياه الري لنسبة 20% إضافية من مناطق الوديان وتقليل الفاقد بنسبة 10%	6 كيلو متر من قنوات الري تم صيانتها لتصبح صالحة للعمل	2022
ث. وحدة بيطرية متنقلة	توفير الخدمات البيطرية لتحسين فاعلية وإنتاجية مشاريع تربية الحيوانات	وحدة بيطرية متنقلة تم تأسيسها وتعمل بانتظام لخدمة كل أجزاء المديرية	2021

■ مشاريع ذات الأولوية لتفعيل الفرص الاقتصادية

الهدف العام: انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي: - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 20% - ارتفاع إيرادات المديرية من المشاريع أعلاه بنسبة 20% بحلول العام 2023م - زيادة دخل الفرد بالمديرية بنسبة 10%			
أ. مشروع تطوير قدرات الصيادين وقطاع الإنتاج السمكي	تحسين إنتاجية قطاع الثروة السمكية بنسبة 10 %	200 صياد وصاحب مشروع سمكي تم تدريبهم وفق منهج محدد	2021م-2023م
ب. توفير فرص للإقراض الصغير والمتوسط لمساعدة قطاعات السياحة والثروة السمكية على وجه الخصوص	زيادة الإنتاجية الاقتصادية في القطاعات المعنية بنسبة 10 %	عدد 100 مشروع صغير/ متوسط تلقى قرض تمويل ميسر وحقق مستوى إنتاجية وفق التوقعات القبلية	2021م-2023م
ت. برنامج تدريب أصحاب المهن والمشاريع الصغيرة على تقنيات أكثر كفاءة من الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي		عدد 200 صاحب مهنة أو قيادي في مشروع صغير أو متوسط تلقى تدريب مركز في طرق تحقيق كفاءة مالية وربحية أعلى في عمليات الإنتاج	2021م-2023م

■ مشاريع ذات الأولوية للاستفادة من الموارد البشرية

الهدف العام: انخفاض معدلات البطالة وتحقق عائدات مستدامة للمواطنين

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي: - انخفاض معدلات البطالة في المديرية بنسبة 20% - ارتفاع إيرادات المديرية من المشاريع أعلاه بنسبة 20% بحلول العام 2023م - زيادة دخل الفرد بالمديرية بنسبة 10%			
أ. التنسيق مع منظمات المجتمع المدني وبرامج التمويل الأصغر لعمل دورات تدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة الناشئة وأصحاب الأعمال الحرفية (إناث وذكور)	الحد من البطالة وتخفيف مستوى الفقر بمعدل 20%	حصول عدد 300 من أصحاب العمل الصغير على الدعم من خلال الحصول على المهارة في الإدارة والنجاح في تجارتهم وأعمالهم	2021م-2023م
ب. التنسيق مع شركات القطاع الخاص لتوظيف الشباب		ارتفاع معدل التوظيف المباشر للشباب في المنشآت الخدمية والزراعية والإنشائية بنسبة 10%	2021م-2023م
ت. التنسيق مع مكاتب الأمم المتحدة لعمل مشاريع النقد مقابل العمل خصوصاً في مجال تحسين وتجميل المدينة وقطاع الزراعة		عدد 1000 من الشباب يتم استيعابهم ضمن مشاريع النقد مقابل العمل	2021م-2023م

■ مشاريع ذات الأولوية في مجال البنية التحتية والخدمات

الهدف العام: تحسّن البنية التحتية العامة التي تساعد على تحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطنين في المديرية

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
<p>مؤشرات الأداء الكلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس لتغطية متطلبات الطلاب الأساسية تزداد بنسبة 20 % - توفير خدمات الصرف الصحي لنسبة 15 % إضافية من السكان - وصول المياه النظيفة إلى 30% إضافيين من المواطنين في المديرية - زيادة الطاقة استيعابية للمراكز الصحية لتغطية كل احتياجات المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية والاسعافية تزداد بنسبة 15 % - تحسين الطرقات وتعييدها بنسبة 30 % 			
<p>مؤشر الأداء الكلي: - وصول المياه النظيفة إلى 30% إضافيين من المواطنين في المديرية</p>			
<p>المياه</p>			
أ. الشبكة الداخلية لمياه بويش + بناء خزان (المرحلة الأولى)	رفع مستوى الوصول إلى المياه النظيفة والصالحة للشرب في المدينة بنسبة 30 %	المرحلة الأولى من شبكة المياه الداخلية في بويش تم تنفيذها	2021م
ب. تحسين تموينات المياه بمرتفعات منطقة جول الدوعان-جول مسحة (المرحلة الثانية)		المرحلة الثانية من مشروع تحسين تموينات المياه بمرتفعات منطقة جول الدوعان-جول مسحة تم تنفيذه	2021م
ت. استبدال مقاطع تسرب المياه والمقاطع العميقة في خط المياه البلاستيك قطر 200 ملم بأنابيب دكتايل قطر 300 ملم في منطقته جول مسحة		مقاطع تسرب المياه والمقاطع العميقة في خط المياه البلاستيك تم تبديلها	2022م
ث. استبدال مقطع من خط المياه الأسبستوس قطر 200 ملم بخط بلاستيك نفس القطر وتغيير مساره بحي المساكن -فوه		مقطع من خط المياه الأسبستوس تم استبداله بخط من البلاستيك وتوجيهه إلى مسار جديد باتجاه حي المساكن في فوه	2022م
ج. استبدال مقاطع الأنابيب المتآكلة في خط المياه الرئيسي الدكتايل قطر 250ملم المغذي لمنطقة فوه بأنابيب بولي اثلين قطر 315 ملم ابتداء من رئاسة جامعة حضرموت إلى مسجد ابن سينا		مقاطع الأنابيب المتآكلة للخط المغذي لمنطقة فوه تم تبديلها من جوار رئاسة جامعة حضرموت حتى مسجد ابن سينا	2022م
ح. تحسين شبكات المياه في حي المتضررين شرق وغرب مسجد التقوى		مشروع تحسين شبكات المياه في حي المتضررين شرق وغرب مسجد التقوى تم تنفيذه بنجاح	2022م
خ. تنفيذ أعمال الحماية لخط المياه البلاستيك قطر 200 ملم + خط المياه الدكتايل قطر 150 ملم المتقاطعة مع مجرى السيل بواحي الشروج بفوه.		أعمال الحماية لخط المياه البلاستيك وخط المياه الدكتايل تم تنفيذها في المناطق المتقاطعة مع مجرى السيل بواحي الشروج بفوه	2023م
د. تنفيذ حمايات من أشباك الجايون في أسفل وادي بويش للخط الناقل للمياه الرئيسي قطر 600 ملم ضمن المشروع الاسعافي العاجل لإصلاح ما جرفته السيول جراء أضرار إعصار لبنان 2018م.		حمايات من أشباك الجايون تم تنفيذها في أسفل وادي بويش للخط الناقل للمياه الرئيسي	2021م
ذ. تنفيذ أعمال الحماية لخطوط مياه الآبار رقم (12) + (27) + (28) المتقاطعة مع مجرى السيل بحقل آبار ثلة الشرقية		أعمال حماية لخطوط مياه الآبار تم تنفيذها في المناطق المتقاطعة مع مجرى السيل بحقل آبار ثلة الشرقية	2021م

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي:			
طاقة استيعابية للمدارس لتغطية متطلبات الطلاب الأساسية تزداد بنسبة 20 %			

التعليم

أ. توسعة مدرسة العيص	زيادة القدرة الاستيعابية للمدارس في المدينة بنسبة 20%	زيادة عدد المقاعد للطلاب بنسبة 25 %	2021م
ب. استكمال مدرسة معاذ بن جبل		إضافة قدرة استيعابية في المدرسة لعدد 360 طالب/ة في المراحل الدراسية المختلفة	2021م
ت. بناء مدرسة التعليم الاساسي 1 مايو		إضافة قدرة استيعابية في المدرسة لعدد 405 طالب/ة في المراحل الدراسية المختلفة	2021م

مؤشرات الأداء الكلي:			
- توفير خدمات الصرف الصحي لنسبة 15 % إضافية من السكان			

الصرف الصحي

أ. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لحارة باسويد	تغطية احتياجات المناطق والحارات المذكورة بنسبة 100 %	شبكة الصرف الصحي لحارة باسويد تم توريدها وتركيبها	2021م
ب. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لحارة النور المخفية 1 و 2		شبكة الصرف الصحي لحارة النور المخفية بالمرحلتين 1 و 2 تم توريدها وتركيبها	2021م
ت. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لمنطقة خلف أمام فندق العالمية		شبكة الصرف الصحي للمنطقة خلف وأمام فندق العالمية تم توريدها وتركيبها	2021م
ث. مشروع توريد وتركيب شبكة مجاري بويش		شبكة الصرف الصحي لمنطقة بويش تم توريدها وتركيبها	2021م
ج. توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لمنطقة المساكن خلف محطة بن دول		شبكة الصرف الصحي لمنطقة المساكن خلف محطة بن دول تم توريدها وتركيبها	2022م
ح. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لمخطط هاف مون (الجهة الغربية)		شبكة الصرف الصحي للجهة الغربية من منطقة الهاف مون تم توريدها وتركيبها	2021م
خ. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لمنطقة الهاف مون (الجهة الشرقية)		شبكة الصرف الصحي للجهة الشرقية من منطقة الهاف مون تم توريدها وتركيبها	2021م

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي:			
- طاقة استيعابية للمراكز الصحية لتغطية كل احتياجات المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية والإسعافية تزداد بنسبة 15%			

الخدمات الصحية

أ. بناء مركز صحي حي التعاون بفوه	رفع مستوى الوصول إلى الخدمات الصحية وتحسين مستواها بمديرية مدينة المكلا بنسبة 15 %	مركز صحي جديد تم إنشائه بحي التعاون بفوه	2023م
ب. بناء مركز صحي حي 1 مايو		مركز صحي جديد تم إنشائه بحي 1 مايو	2023م
ت. استكمال المركز الصحي بفوه حي المستقبل (المتضررين)		المركز الصحي بحي المستقبل بفوه (المتضررين) تم استكماله	2023م
ث. بناء مركز صحي بمنطقة باجمعان		مركز صحي جديد تم إنشائه بمنطقة باجمعان	2022م
ج. بناء مركز صحي حي الإنشاءات الجهة البحرية		مركز صحي جديد تم إنشائه في الجهة البحرية من حي الإنشاءات	2022م

مؤشرات الأداء الكلي:			
- توفير خدمات الصرف الصحي لنسبة 15 % إضافية من السكان			

الصرف الصحي

أ. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لحارة باسويد	تغطية احتياجات المناطق والحارات المذكورة بنسبة 100 %	شبكة الصرف الصحي لحارة باسويد تم توريدها وتركيبها	2021م
ب. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لحارة النور المخفية 1 و 2		شبكة الصرف الصحي لحارة النور المخفية بالمرحلتين 1 و 2 تم توريدها وتركيبها	2021م
ت. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لمنطقة خلف أمام فندق العالمية		شبكة الصرف الصحي للمنطقة خلف وأمام فندق العالمية تم توريدها وتركيبها	2021م
ث. مشروع توريد وتركيب شبكة مجاري بويش		شبكة الصرف الصحي لمنطقة بويش تم توريدها وتركيبها	2021م
ج. توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لمنطقة المساكن خلف محطة بن دول		شبكة الصرف الصحي لمنطقة المساكن خلف محطة بن دول تم توريدها وتركيبها	2022م
ح. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لمخطط هاف مون (الجهة الغربية)		شبكة الصرف الصحي للجهة الغربية من منطقة الهاف مون تم توريدها وتركيبها	2021م
خ. مشروع توريد وتركيب شبكة الصرف الصحي لمنطقة الهاف مون (الجهة الشرقية)		شبكة الصرف الصحي للجهة الشرقية من منطقة الهاف مون تم توريدها وتركيبها	2021م

اسم المشروع	الأثر المتوقع من تنفيذه	المخرجات والنتائج المباشرة	سنة التنفيذ
مؤشرات الأداء الكلي:			
- تحسين الطرق وتعبيدها بنسبة 30 %			
الطرق			
أ. إعادة تأهيل (8) منحدرات (العقاب)	رصف إجمالي (5000) متر مربع إضافية في المدينة وضواحيها فتح وتأمين الطرق الرئيسية الرابطة بين أجزاء المديرية من خطر الأمطار والسيول	8 منحدرات في منطقة العقاب تم إعادة تأهيلها	2021م
ب. رصف وتأهيل مجاري السيول		كل مجاري السيول تم رصفها وتأهيلها	2021م
ت. إعادة تأهيل الشارع من باعبود إلى الهايبر (خط الباصات)		خط الباصات أي الشارع من باعبود إلى الهايبر تم إعادة تأهيله	2021م
ث. تصريف مياه الأمطار من الشارع العام		مجري تصريف مياه الأمطار من الشارع العام تم تأهيله بطول 900متر مربع	2021م

الأستاذ/ عوض أحمد بن هامل

إستشاري إعداد الخطة الإستراتيجية

(تريم - المكلا)

فريق إعداد الخطة من كادر السلطة المحلية

الاسم	الصفة
حسين هاشم الحامد	مدير عام مديرية المكلا
أحمد عمر المحمدي	مشرف الخدمات المجتمعية
أديب رمضان باقاية	سكرتارية ومشرف حي الثورة
خالد مبارك بن صالح	مدير مكتب الأشغال
رشدي محمد باضاوي	رئيس اللجان المجتمعية
سعيد أبوبكر باحفي	مدير السكرتارية الفنية
صالح فائز العمري	مدير المكتب الفني
عادل محمد بكير	مدير مكتب التخطيط
عبدالله أحمد الكسادي	سكرتارية اللجنة المجتمعية
عبدالله عوض مفتاح	المدير المالي والإداري
عمر أحمد باسعيدة	سكرتارية المدير العام
فوزي علي بن عثمان	مدير مكتب الزراعة والري
فؤاد سالم باعقيل	رئيس لجنة الإغاثة
محمد أحمد باضاوي	إعلامي اللجان المجتمعية
محمد صالح حقان	مدير المياة والصرف الصحي
محمد عوض المحافيظ	مهندس
وفاء محمد بن عفيف	نائب رئيس اللجان المجتمعية لشؤون المرأة

فريق الدعم الفني

الاسم	الصفة
عاصم عبدالقوي العشاري	مدير المشروع
روزا الحكيمي	منسقة المشروع
خالد الفضول	إخراج فني
خالد اسحاق	خبير التخطيط الإستراتيجي



عن مؤسسة رنين! اليمن:

رنين! اليمن مؤسسة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير 2010 وسجلت رسمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس 2011. تعمل المؤسسة على خلق مناخ جديد يعنى بتطوير سياسات أكثر استدامة، ويقبل الشباب كأحد الشركاء الأساسيين في تطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين! اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذي البعد الوطني والدولي.



عن مشروع "مساهمتني تنمية":

"مساهمتني تنمية" مشروع تنفذه مؤسسة رنين! اليمن بدعم من المفوضية الأوروبية، (للفترة من 2018م وحتى 2020م) بهدف تعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات بين أوساط المجتمعات المتضررة من الصراع في اليمن، وذلك لتمهيد الطريق وتهيئة الظروف لجهود إعادة الإعمار والتنمية على المدى الطويل. ويعمل المشروع على محورين مترابطين، حيث يولي المحور الأول الأولوية لتعزيز المجتمع المدني مع التركيز على استدامة وبناء قدرات الشباب ومنظمات المجتمع المدني، ويولي المحور الثاني الأولوية لبناء قدرات السلطات المحلية مع التركيز على مجالس المديریات والمحافظات.

